

ان الأطراف السامية المتعاقدة

لتبينها أن الممتلكات الثقافية قد منيت بأضرار جسيمة خلال الغزوات المسلحة الأخيرة ، وأن الأخطار التي تتعرض لها تلك الممتلكات في ازدياد مضطرب نتيجة لتقدم فن الحرب ،

ولاعتقادها أن الأضرار التي تلحق بممتلكات ثقافية يملكها أي شعب كان تسمى التراث الثقافي الذي تملكه الانسانية جمعاء ، فكل شعب يساهم بنصيبه في الثقافة العالمية ،

ولاعتبارها أن في المحافظة على التراث الثقافي فائدة عظيمة لجميع شعوب العالم وأنه ينبغي أن يكفل لهذا التراث حماية دولية ،

وعلى هدى المبادئ الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح المقررة في اتفاقيتي لاهاي عام ١٨٩٩ وعام ١٩٠٧ وميثاق واشنطن المزمع ١٥ ابريل ١٩٣٥ ،

ولاعتبارها أنه ينبغي ، حتى تكون هذه الحماية مجدية ، تنظيمها منذ وقت السلم باتخاذ التدابير اللازمة ، سواء أكانت وطنية أم دولية ،

ولاعتزامها اتخاذ كل التدابير الممكنة لحماية الممتلكات الثقافية ،

قد اتفقت على ما يأتي :

الباب الأول

أحكام عامة بشأن الحماية

المادة الأولى

تعريف الممتلكات الثقافية

يقصد من الممتلكات الثقافية ، في نطاق هذه الاتفاقية ، مهما كان أصلها أو

مالكها يأتي :

أ - الممتلكات المنقولة أو الثابتة ذات الأهمية الكبرى لتراث الشعوب الثقافي كالمباني المعمارية أو الفنية منها أو التاريخية ، الديني منها أو المدني ، والأماكن الأثرية ، ومجموعات المباني التي تكتسب بتجمعها قيمة تاريخية أو فنية ، والتحف الفنية والمخطوطات والكتب والأشياء الأخرى ذات القيمة الفنية التاريخية أو الأثرية ، وكذلك المجموعات العلمية ومجموعات الكتب الهامة والمحفوظات ومنسوخات الممتلكات السابق ذكرها .

ب - المباني المخصصة بصفة رئيسية وفعلية لحماية ومرعى الممتلكات الثقافية المنقولة المبينة في الفقرة (أ) ، كالمتاحف ودور الكتب الكبرى ومخازن المحفوظات وكذلك المخابىء المعدة لوقاية الممتلكات الثقافية المنقولة المبينة في الفقرة (أ) في حالة نزاع مسلح .

ج - المراكز التي تحتوي مجموعة كبيرة من الممتلكات الثقافية المبينة في الفقرتين (أ) و (ب) والتي يطلق عليها اسم " مراكز الأبنية التذكارية " .

المادة ٢

حماية الممتلكات الثقافية

تشمل حماية الممتلكات الثقافية ، في نطاق هذه الاتفاقية ، وقاية هذه الممتلكات واحترامها .

المادة ٣

وقاية الممتلكات الثقافية

الأطراف السامية المتعاقدة تتعهد بالاستعداد منذ وقت السلم ، لوقاية الممتلكات الثقافية الكائنة في أراضيها من الأضرار التي قد تنجم عن نزاع مسلح ، باتخاذ التدابير التي تراها مناسبة .

المادة ٤

احترام الممتلكات الثقافية

١ - تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة باحترام الممتلكات الثقافية الكائنة سواء في أراضيها أو أراضي الأطراف السامية المتعاقدة الأخرى ، وذلك بامتناعها عن استعمال هذه الممتلكات أو الوسائل المخصصة لحمايتها أو الأماكن المجاورة لها مباشرة لأغراض قد تعرضها للتدمير أو التلف في حالة نزاع مسلح ، وبامتناعها عن أي عمل عدائي إزاءها .

٢ - لا يجوز التخلي عن الالتزامات الواردة في الفقرة الأولى من هذه المادة إلا في الحالات التي تستلزمها الضغوط الحربية القهرية .

٣ - تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة أيضا بتدبير أية سرقة أو نهب أو تدمير ممتلكات ثقافية ، ووقايتها من هذه الأعمال ووقفها عند اللزوم مهما كانت أساليبها ، وبالمثل تحريم أي عمل تخريب موجه إزاء هذه الممتلكات . كما تتعهد بعدم الاستيلاء على ممتلكات ثقافية منقولة كائنة في أراضي أي طرف سام متعاقد آخر .

٤ - تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بالامتناع عن أية تدابير انتقامية تمس الممتلكات الثقافية .

٥ - لا يجوز لطرف سام متعاقد أن يتحلل من الالتزامات الواردة في هذه المادة بالنسبة لطرف سام متعاقد آخر بحجة أن هذا الأخير لم يتخذ التدابير الوقائية المنصوص عليها في المادة الثالثة .

المادة ٥

الاحتلال

١ - على الأطراف السامية المتعاقدة التي تحتل كل أو جزء من أراضي أحد الأطراف السامية المتعاقدة الأخرى تعزيز جهود السلطات الوطنية المختصة في

المناطق الواقعة تحت الاحتلال بقدر استطاعتها في سبيل وقاية ممتلكاتها الثقافية
والمحافظة عليها .

٢ - اذا اقتضت الظروف اتخاذ تدابير عاجلة للمحافظة على ممتلكات ثقافية
موجودة على اراض محتلة منيت بأضرار نتيجة لعطيات حربية وتعذر على السلطات
الوطنية المختصة اتخاذ مثل هذه التدابير ، فعلى الدولة المحتلة أن تتخذ
بقدر استطاعتها الاجراءات الوقائية الطمعة ، وذلك بالتعاون الوثيق مع هذه
السلطات .

٣ - على كل طرف سام متعاقد يعترف بحكومتهم أعضاء حركة المقاومة
كحكومتهم الشرعية ، أن يلفت بقدر المستطاع نظر هؤلاء الأعضاء نحو وجوب
مراعاة أحكام الاتفاقية الخاصة باحترام الممتلكات الثقافية .

المادة ٦

شعار للممتلكات الثقافية

يجوز ، وفقا لأحكام المادة ١٦ ، وضع شعار على الممتلكات الثقافية
لتسهيل التعرف عليها .

المادة ٧

تدابير عسكرية

١ - تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تدرك ، منذ وقت السلم ، في
اللوائح والتعليمات الخاصة بقواتها العسكرية أحكاما تكفل تطبيق هذه الاتفاقية ،
وأن تعطل منذ وقت السلم على أن تغرس في أعضاء قواتها المسلحة روح الاحترام
الواجب توفره نحو الثقافات والممتلكات الثقافية لجميع الشعوب .

٢ - تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تقوم ، منذ وقت السلم ،
باعداد أقسام أو أخصائيين أو بالحاquem فى صفوف قواتها المسلحة ، وتكون مهمتهم
المسهر على احترام الممتلكات الثقافية ومعاونة السلطات المدنية المسؤولة عن
حماية هذه الممتلكات .

الباب الثانى

فى الحماية الخاصة

المادة ٨

منح الحماية الخاصة

١ - يجوز أن يوضع تحت الحماية الخاصة عدد محدود من المخابئ المخصصة
لحماية الممتلكات الثقافية المنقولة ، ومراكز الأبنية التذكارية ، والممتلكات الثقافية الثابتة
الأخرى ذات الأهمية الكبرى بشرط :

(أ) أن تكون على مسافة كافية من أى مركز صناعى كبير أو أى هدف
حربى هام يعتبر نقطة حيوية ، كمطار مثلا أو محطة اذاعة أو مصنع يعمل للدفع
الوطنى أو ميناء أو محطة للسكك الحديدية ذات أهمية أو طريق مواصلات هام .
(ب) ألا تستعمل لأغراض حربية .

٢ - يجوز أيضا وضع مخبأ لممتلكات ثقافية تحت نظام الحماية الخاصة مهما
كان موقعه اذا تم بناؤه بشكل لا يجعل من المحتمل أن تصه القنابل .

٣ - اذا استخدم مركز أبنية تذكارية فى تنقلات قوات أو مواد حربية حتى لمجرد
المور اعتبر ذلك استعمالا لأغراض حربية ، ويعتبر هذا المركز قد استخدم لنفس
الغرض اذا تمت به أعمال لها صلة مباشرة بالعطيات الحربية أو بإقامة قوات حربية
أو بصناعة مواد حربية .

٤ = لا يعتبر وجود حراس مسلحين وضعوا خصيما لحراسة احدى الممتلكات الثقافية التى جاء ذكرها فى الفقرة الأولى استعمالا لأغراض حربية ، وينطبق هذا أيضا على وجود قوات بوليسية مهمتها الطبيعية صيانة الأمن العام .

٥ = يجوز بالرغم من وقوع أحد الممتلكات الثقافية من المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من هذه المادة بجوار هدف عسكري هام بالمعنى المقصود به فى هذه الفقرة وضع هذا الممتلك تحت نظام الحماية الخاصة اذا ما تعهد الطرف الصامى المتعاقد بعدم استعمال الهدف المذكور فى حالة نشوب نزاع مسلح ، ولا سيما اذا كان الهدف ميناء أو محطة سكة حديد أو مطارا ، ويتحويل كل حركة المرور منه . ويجب فى هذه الحالة تنظيم تحويل حركة المرور منه منذ وقت السلم .

٦ = تمنح الحماية الخاصة للممتلكات الثقافية بقيد ها فى " السجل الدولى للممتلكات الثقافية الموضوعة تحت نظام الحماية الخاصة " . ولا يتم هذا التسجيل الا وفقا لأحكام هذه الاتفاقية وبالشروط المنصوص عليها فى اللائحة التنفيذية .

المادة ٩

حصانة الممتلكات الثقافية الموضوعة تحت نظام الحماية الخاصة

تعهد الأطراف الساسية المتعاقدة بأن تكفل حصانة الممتلكات الثقافية الموضوعة تحت نظام الحماية الخاصة بامتناعها عن أى عمل عدائى نحو هذه الممتلكات بمجرد قيدها فى " السجل الدولى " وعن استعمالها أو استعمال الأماكن المجاورة لها مباشرة لأغراض حربية الا فى الحالات المنصوص عليها فى الفقرة الخامسة من المادة الثامنة .

المادة ١٠

الشعار المميز والرقابة

يجب أثناء قيام نزاع مسلح وضع الشعار المميز الموضح شكله في المادة ١٦ على الممتلكات الثقافية الموضوعة تحت نظام الحماية الخاصة ، والسماح بجعلها تحت رقابة ذات طابع دولي ، طبقاً لأحكام اللائحة التنفيذية .

المادة ١١

رفع الحصانة

١ - إذا خالف أحد الأطراف السامية المتعاقدة الالتزامات المنصوص عليها في المادة التاسعة نحو ممتلك ثقافي موضوع تحت نظام الحماية الخاصة أصبح الطرف المعادي غير مقيد بالتزامه بحصانة الممتلكات المذكورة طالما استمرت هذه المخالفة . فإثر أن للطرف الأخرى كلما استطاع أن ينذر من قبل الطرف المخالف بوضع حد لهذه المخالفة في أجل معقول .

٢ - لا يجوز فيما عدا الحالة الموضحة في الفقرة الأولى من هذه المادة رفع الحصانة عن ممتلك ثقافي موضوع تحت نظام الحماية الخاصة إلا في حالات استثنائية لمقتضيات حربية قهرية طالما دامت هذه الظروف . ولا يقرر وجود هذه الظروف إلا رئيس هيئة حربية يعادل في الأهمية أو نفوة فرقة عسكرية ، ويبلغ قرار رفع الحصانة ، كلما أمكن ، إلى الطرف المعادي قبل تنفيذه بدرجة كافية .

٣ - على الطرف الذي يرفع الحصانة أن يعلن المشرف العام على الممتلكات الثقافية المشار إليه في اللائحة التنفيذية بقراره كتابته وفي أقرب وقت ممكن ، مع بيان الأسباب التي أدت إلى رفع الحصانة .

الباب الثالث

في نقل الممتلكات الثقافية

المادة ١٢

نظام النقل تحت الحماية الخاصة

١ - إذا تم نقل قاصر على ممتلكات ثقافية ، سواء في داخل إقليم أو إلى إقليم آخر ، فيجوز بناءً على طلب الطرف المتعاقد صاحب الشأن أن يوضع تحت حماية خاصة وفقاً للشروط المنصوص عنها في اللائحة التنفيذية .

٢ - يتم النقل الموضوع تحت الحماية الخاصة تحت الإشراف ذي الطابع الدولي المنصوص عنه في اللائحة التنفيذية ، ويوضع الشعار الموضح في المادة ١٦ .

٣ - يتعهد الطرف السامي المتعاقد بعدم القيام بأي عمل عدائسي نحو أي نقل يتم تحت نظام الحماية الخاصة .

المادة ١٣

النقل في الحالات العاجلة

إذا قدر أحد الأطراف المتعاقدة السامية أن سلامة بعض الممتلكات الثقافية تتطلب نقلها على عجل بحيث يستحيل الالتجاء إلى الإجراءات المنصوص عنها في المادة ١٢ ، كما قد تكون الحال لدى نشوب نزاع مسلح ، فيجوز أن يستعمل في النقل الشعار الموضح شكله في المادة ١٦ ، إلا إذا طلبت الحصانة المنصوص عنها في المادة ١٢ ورفض هذا الطلب . ويجب ، بقدر المستطاع ، إخطار الطرف المعادي بهذا النقل . ولا يجوز بحال من الأحوال

- وضع الشعار على نقل متجه الى بلد آخر ان لم تمنح الحصانة صراحة
- ٢ - تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة ، بقدر استطاعتها ، باتخاذ الاحتياطات اللازمة لحماية عطيات النقل المبينة في الفقرة الأولى من هذه المادة والتي تحظى الشعار من أية أعمال عداثية موجهة ضدها

المادة ١٤

الحصانة ضد الحجز والاستيلاء والغنيمة

- ١ - يتمتع بالحصانة ضد الحجز والاستيلاء والغنيمة ما يأتي :
 - أ (الممتلكات الثقافية التي تتمتع بالحماية المنصوص عنها في المادة ١٢ أو في المادة ١٣
 - ب (وسائل النقل المخصصة لنقل هذه الممتلكات دون غيرها
- ٢ - لا تحد هذه المادة بأي شكل من الأشكال من حق الزيارة والتفتيش

الباب الرابع

الموظفون

المادة ١٥

الموظفون

- يجب ، لصالح الممتلكات الثقافية وفي حدود مقتضيات الأمن العام ، احترام الموظفين المكلفين بحماية هذه الممتلكات والسماح لمن يقع من هؤلاء في يد الطرف المعادي بالاستمرار في تأدية واجبه اذا ما وقعت أيضا الممتلكات المكلف بحمايتها في يد الطرف المعادي

الباب الخامس

الشعار المميز

المادة ١٦

شعار الاتفاقية

١ - شعار الاتفاقية عبارة عن درع مدبب من أسفل مكون من قطاعات منفصلة ذات أزرق وأبيض . (وهذا الدرع مكون من مربع أزرق اللون يحتل احدى زواياه القسم المدبب الأسفل ويقع فوق هذا المربع مثلث أزرق اللون ، وكلاهما يحدد مثلثا أبيضاً من كل جانب) .

٢ - يجوز ، وفقاً لشروط المادة ١٧ ، استعمال الشعار بمفرده أو مكرراً ثلاث مرات على شكل مثلث . (على أن يكون شعاراً واحداً موجهاً الى أسفل) .

المادة ١٧

استعمال الشعار

١ - لا يجوز استعمال الشعار مكرراً ثلاث مرات الا في الحالات الآتية :

أ) للممتلكات الثقافية الثابتة الموضوعية تحت نظام الحماية الخاصة .

ب) لنقل الممتلكات الثقافية وفقاً للشروط الواردة في المادتين ١٢ و ١٣ .

ج) للمخاييم المتجولة ، وفقاً للشروط المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية .

٢ - لا يجوز استعمال الشعار بمفرده الا في الحالات الآتية :

أ) للممتلكات الثقافية التي لم توضع تحت نظام الحماية الخاصة .

ب) للأشخاص المكلفين بأعمال الرقابة وفقاً لأحكام اللائحة التنفيذية .

ج) للموظفين المكلفين بحماية ممتلكات ثقافية .

د) لبطاقات تحقيق الشخصية الوارد ذكرها في اللائحة التنفيذية .

٣ - لا يجوز في حالة نزاع سلاح استعمال الشعار في حالات لم تدرج في الفقرتين السابقتين لهذه المادة ، كما لا يجوز استعمال شعار مشابه للشعار المميز لأي طرف كان .

٤ - لا يجوز وضع الشعار على ممتلك ثقافي ثابت دون أن يوضع عليه أيضا تصريح موثق وموقع عليه من السلطة المختصة للطرف السامي المتعاقد .

الباب السادس

فرو نطاق تطبيق الاتفاقية

المادة ١٨

تطبيق الاتفاقية

١ - فيما عدا الأحكام الواجب تنفيذها منذ وقت السلم تطبق هذه الاتفاقية في حالة اعلان حرب أو عند نشوب أي نزاع مسلح بين طرفين أو أكثر من الأطراف السامية المتعاقدة وان لم تعترف دولة أو أكثر بوجود حالة الحرب .

٢ - تطبق الاتفاقية أيضا في جميع حالات الاحتلال الكلي أو الجزئي لأراضي احد الأطراف السامية المتعاقدة ، وان لم يصادف هذا الاحتلال أية مقاومة حربية .

٣ - الأطراف السامية المتعاقدة مرتبطة بهذه الاتفاقية فيما يختص بعلاقاتها المتبادلة ، بالرغم من اشتراكها في نزاع مسلح مع دولة لم تكن طرفا بها ، كما أنها مرتبطة بها بالنسبة للدولسة الأخرى اذا ما أعلنت هذه الدولسة قبولها أحكام هذه الاتفاقية وطالما استمرت في تطبيقها .

المادة ١٩

المنازعات التي ليس لها الطابع الدولي

١ - في حالة نزاع مسلح ليس له طابع دولي ينشب على أراضي أحد الأطراف السامية المتعاقدة ، يصبح على كل طرف في النزاع أن يطبق على الأقل الأحكام الخاصة باحترام الممتلكات الثقافية الواردة في هذه الاتفاقية .

٢ - على الأطراف المتنازعة أن تحاول ، بعقد اتفاقات خاصة ، تطبيق بقى أحكام هذه الاتفاقية أو جزء منها .

٣ - يجوز لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة أن تعرض خدماتها على الأطراف المتنازعة .

٤ - لا يؤثر تطبيق الأحكام السابقة على الوضع القانوني للأطراف المتنازعة .

الباب السابع

في تنفيذ الاتفاقية

المادة ٢٠

اللائحة التنفيذية

تحدد اللائحة التنفيذية التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية كيفية تطبيقها .

المادة ٢١

الدول الحامية

تطبق هذه الاتفاقية ولائحتها التنفيذية بمعاونة الدول الحامية المكلفة برعاية مصالح الأطراف المتنازعة .

المادة ٢٢

اجراءات التوفيق

١ - تقدم الدول الحامية وساطتها في كافة الحالات التي تراها في صالح الممتلكات الثقافية ، ولا سيما في حالة خلاف بين الأطراف المتنازعة في تطبيق أو تفسير أحكام هذه الاتفاقية أو لائحتها التنفيذية .

٢ - يجوز لهذا الغرض لكل من الدول الحامية بناء على دعوة أحد الأطراف المتنازعة أو المدير العام لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة أو من تلقاء نفسها أن تقترح على الأطراف المتنازعة أن يجتمع ممثلوها ، ولا سيما السلطات المختصة المكلفة بحماية الممتلكات الثقافية ، وأن يكون اجتماعها على أرض محايدة لاثقة ان روى ذلك مناسبا . وعلى الأطراف المتنازعة أن تتبع الاقتراحات الموجهة اليها من الاجتماع . وتقترح الدول الحامية على الأطراف المتنازعة أن ترأس شخصية تكون تابعة لدولة محايدة أو يقترحها المدير العام لهيئة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة .

المادة ٢٣

معاونة اليونسكو

١ - يجوز للأطراف السامية المتعاقدة طلب المعاونة الفنية من منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة لتنظيم وسائل حماية ممتلكاتها الثقافية أو بشأن أية مشكلة أخرى ناجمة عن تطبيق هذه الاتفاقية أو لائحتها التنفيذية .

وتضح المنظمة معونتها في حدود برنامجها وامكانياتها .

٢ - للمنظمة أن تقدم للأطراف السامية المتعاقدة من تلقاء نفسها أية

اقتراحات في هذا الشأن .

المادة ٢٤

اتفاقات خاصة

- ١ - للأطراف السامية المتعاقدة أن تعقد اتفاقات خاصة تتعلق بأية مسألة ترى من الأنسب تسويتها على حدة .
- ٢ - لا يجوز عقد اتفاق خاص من شأنه الحد من الحماية التي تكفلها هذه الاتفاقات للممتلكات الثقافية للموظفين الكلفين بحمايتها .

المادة ٢٥

نشر الاتفاقيات

تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بنشر نص هذه الاتفاقيات ولائحتها التنفيذية على أوسع نطاق ممكن في أراضيها ، سواء في وقت السلم أو في حالة نزاع مسلح . وتعهد بصفة خاصة إدراج دراستها في برامج التعليم العسكري والمدني ان أمكن ، حتى يكون جميع سكان الأطراف السامية المتعاقدة على علم بجادتها ، ولا سيما أفراد القوات المسلحة والموظفين الكلفين بحماية الممتلكات الثقافية .

المادة ٢٦

الترجمة والتقارير

- ١ - تتبادل الأطراف السامية المتعاقدة الترجمات الرسمية لهذه الاتفاقيات ولائحتها التنفيذية عن طريق المدير العام لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة .
- ٢ - وفلا عن ذلك ، تقدم الأطراف السامية المتعاقدة الى المدير العام مرة على الأقل كل أربعة أعوام تقريرا يشمل المعلومات التي تراها لائقة

من الاجراءات التي اتخذتها أو التي أعدتها أو التي ترى لمصلحتها
المختص تنفيذها ، تطبيقا لهذه الاتفاقية ولائحتها التنفيذية .

المادة ٢٧

الاجتماعات

١ - للمدير العام لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة
بموافقة المجلس التنفيذي ، أن يدعو الى عقد اجتماع الاطراف السامية
المتعاقدة . وعليه أن يدعو الى الاجتماع اذا قدم خمس الأطراف السامية
المتعاقدة طلبا بذلك .

٢ - تكون مهمة الاجتماع ، مع عدم المساس بجميع الاختصاصات
الاخري التي نصت عليها هذه الاتفاقية أو لائحتها التنفيذية ، بحث
المشاكل المتعلقة بتطبيق الاتفاقية ولائحتها التنفيذية ، وتقديم توصيات
بهذا الشأن .

٣ - يجوز للاجتماع تعديل الاتفاقية أو لائحتها التنفيذية ،
بشرط أن تكون أغلبية الأطراف السامية المتعاقدة ممثلة فيه وطبقا لأحكام
المادة ٣٩ .

المادة ٢٨

الجزاءات

تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تتخذ - في نطاق تشريعاتها
الجنائية - كافة الاجراءات التي تكفل محاكمة الأشخاص الذين يخالفون أحكام
هذه الاتفاقية أو الذين يأمرن بما يخالفها ، وتوقيع جزاءات جنائية أو تأديبية
عليهم مهما كانت جنسياتهم .

أحكام ختامية

المادة ٢٩

اللغات

- ١ - وضعت هذه الاتفاقية باللغات الانجليزية والاسبانية والفرنسية والروسية ، ولكل من النصوص الأربعة نفس القوة الرسمية .
- ٢ - ستقوم منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة بأداء ترجمات فى لغات موتمرها العام الرسمية الأخرى .

المادة ٣٠

التوقيع

- تحلى هذه الاتفاقية تاريخ ١٤ مايو ١٩٥٤ وستظل معروضة للتوقيع حتى ٣١ ديسمبر ١٩٥٤ من جميع الدول التى وجهت اليها الدعوة للمؤتمر الذى عقد فى مدينة لاهاي من ٢١ ابريل ١٩٥٤ الى ١٤ مايو ١٩٥٤ .

المادة ٣١

التصديق

- ١ - يصدق على هذه الاتفاقية ، وفقا للأوضاع الدستورية الرسمية فى كل من الدول الموقعة عليها .
- ٢ - تودع وثائق التصديق لدى المدير العام لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة .

المادة ٣٢

الانضمام

ابتداءً من تاريخ دخول الاتفاقية في دور التنفيذ ، يجوز أن تتضمن اليها كل الدول المشار إليها في المادة ٣٠ والتي لم توقع على الاتفاقية ، وكذلك كل دولة أخرى يوجه إليها الدعوة للانضمام إليها من المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة . ويتم الانضمام بإيداع وثائق الانضمام لدى المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة .

المادة ٣٣

دخول الاتفاقية في دور التنفيذ

- ١ - تصبح هذه الاتفاقية في نافذة بعد انقضاء ثلاثة شهور من تاريخ ايداع وثائق تصديق من خمس دول .
- ٢ - وتصبح بعدئذ نافذة بالنسبة لكل طرف سام متعاقد بعد انقضاء ثلاثة أشهر من ايداعه وثائق التصديق أو الانضمام .
- ٣ - في الحالات المشار إليها في المادتين ١٨ و ١٩ يصبح للتصديق أو للانضمام الذي تودم وثائقه الأطراف المتنازعة - سواء قبل أو بعد العطيات الحربية أو الاحتلال - أثره فوراً . وعلى المدير العام ، في هذه الحالات ، أن يقوم بإرسال الاشعارات المشار إليها في المادة ٣٨ بأسرع وسيلة ممكنة .

المادة ٣٤

تطبيق الاتفاقية الفعلى

- ١ - تتخذ كل دولة أصبحت طرفاً في الاتفاقية عند تاريخ دخولها

في حيز التنفيذ كافة الاجراءات اللازمة لتطبيق هذه الاتفاقية تطبيقاً
فعلياً في مدى ستة أشهر .

٢- ويسرى مدى الستة أشهر اعتباراً من تاريخ ايداع وثائق الانضمام
او التصديق بالنسبة للدول التي تودع وثائق الانضمام أو التصديق بعد تاريخ
دخول الاتفاقية في دور التنفيذ .

المادة ٣٥

اتساع الاتفاقية الاقليمية

لكل من الأطراف السامية المتعاقدة ، عند تصديقها على هذه الاتفاقية
والانضمام اليها أو في أي وقت بعد ذلك أن تعلن في اشعار ترسله الى المدير
العام لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة أن هذه الاتفاقية تسرى
على جميع الاقاليم التي تتولى هذه الدولة شئون علاقاتها الدولية أو على بعض
هذه الأقاليم . ويصبح هذا الاشعار نافذاً بعد ثلاثة أشهر من تاريخ
استلامه .

المادة ٣٦

علاقة الاتفاقية بالاتفاقات السابقة

١- في نطاق العلاقات بين الدول المرتبطة من ناحية باتفاقيات
لاهاي (رقم ٤) الخاصة بقوانين وعادات الحرب البرية ، والاتفاقيات
رقم ٩ المتعلقة بالضرب بالقبائل من البحر أثناء الحرب (سواء كانت

اتفاقية ٢٩ يوليو ١٨٩٩ أو اتفاقية ١٨ أكتوبر ١٩٠٧) والمرتبطة بالاتفاقية الحالية من ناحية أخرى ، تعتبر هذه الأخيرة ككلمة للاتفاقية رقم ٩ المشار إليها ولللائحة المرفقة بالاتفاقية رقم ٤ المشار إليها أيضا . كما سيحل شعار المشار اليه في المادة ١٦ من الاتفاقية الحالية محل الشعار المشار اليه في المادة الخامسة من الاتفاقية رقم ٩ ، وذلك في جميع الحالات التي تنص عليها الاتفاقية الحالية ولائحتها التنفيذية على استعمال هذا الشعار .

٢ - في نطاق العلاقات بين الدول المرتبطة من ناحية بميثاق واشنطن المؤرخ في ١٥ أبريل ١٩٣٥ والخاص بحماية المومسات الفنية والعلمية والمباني التاريخية (والمعروف باسم ميثاق ROHRICH) ، والمرتبطة بالاتفاقية الحالية من ناحية أخرى ، تعتبر هذه الأخيرة كلمة لميثاق روتش كما سيحل شعار المشار اليه في المادة ١٦ من هذه الاتفاقية محل الراية الخاصة المشار إليها في المادة الثالثة من الميثاق في الحالات التي تنص فيها هذه الاتفاقية ولائحتها التنفيذية على استعمال هذا الشعار .

المادة ٣٧

انتهاء الاتفاقية

١ - لكل طرف سام متعاقد أن يعلن انتهاء ارتباطه بهذه الاتفاقية بالاصالة عن نفسه أو باسم أي إقليم من الأقاليم التي يتولى شئون علاقاته الدولية .

٢ - يعلن هذا الانتهاء في وثيقة مكتوبة تودم لدى المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة .

٣ - يصبح هذا الانهاء نافذا بعد انقضاء عام من تاريخ استلام وثيقة الانهاء . على انه اذا حدث - لدى انقضاء هذا العام - أن كانت الدولة التي أوانت انهاء هذه الاتفاقية مشتبكة في نزاع مسلح ، يظلم نفاذ اعلان انهاء هذه الاتفاقية معلقا حتى انتهاء العمليات الحربية وطالما لم تتم عمليات اعادة الممتلكات الثقافية الى وطنها الأصلي .

المادة ١٨

الاخطارات

على المدير العام لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة أن يعطّر الدول المشار اليها في المادتين ٣٠ و ٣٢ و هيئة الامم المتحدة بما أودم لديه من وثائق التصديق والانضمام أو القبول المنصوص عليها في المواد ٣١ و ٣٢ و ٣٩ وكذلك الاخطارات واعلانات الانهاء المنصوص عليها في المواد ٣٥ و ٣٧ و ٣٩ .

المادة ٣٩

تعديل الاتفاقية ولائحتها التنفيذية

١ - لكل طرف سام متعاقد أن يقترح ادخال تعديلات على هذه الاتفاقية ولائحتها التنفيذية . ويقدم كل اقتراح لتعديل الاتفاقية الى المدير العام لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة الذي سيقوم بتبليغ نص الاقتراح على كافة الأطراف السامية المتعاقدة . وعلى المدير العام أن يطلب منها في نفس الوقت موافاته في ظرف أربعة أشهر :

- أ) برفبتها في دعوة مؤتمر للانعقاد لبحث التعديل المقترح .
- ب) أو بموافقتها على قبول التعديل المقترح دون عقد مؤتمر .
- ج) أو برفضها التعديل المقترح دون دعوة مؤتمر .

٢ - على المدير العام أن يخطر كافة الأطراف السامية المتعاقدة بالاجابات التي تملكه تطبيقاً للفقرة الأولى من هذه المادة .

٣ - على مدير عام منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة - في حالة موافقة كافة الأطراف السامية المتعاقدة في المادة المقررة لذلك وطبقاً للبنود " ب " من الفقرة الأولى لهذه المادة على ادخال تعديل على الاتفاقية دون عقد مؤتمر - أن يرسل أخطاراً بذلك طبقاً للمادة ٣٨ . ويصبح التعديل نافذاً بالنسبة لكافة الأطراف السامية المتعاقدة بعد انقضاء تسعين يوماً من تاريخ هذا الاخطار .

٤ - على المدير العام أن يدعو الأطراف السامية المتعاقدة لعقد مؤتمر لبحث التعديل المقترح اذا قدم ثلث الأطراف السامية المتعاقدة طلباً بذلك .

٥ - لن تصبح التعديلات التي ادخلت على الاتفاقية أو على لائحتها التنفيذية حسب الاجراءات المبينة في الفقرة السابقة نافذة الا بعد أن تتم الموافقة عليها بالاجماع من الأطراف السامية المتعاقدة الممثلة في المؤتمر وبعد قبولها من كل طرف من الأطراف السامية المتعاقدة .

٦ - يتم قبول الأطراف السامية المتعاقدة للتعديلات التي ادخلت على الاتفاقية أو لائحتها التنفيذية التي اقترها المؤتمر وفقاً لأحكام الفقرتين ٤ و ٥ بايداع وثيقة رسمية لدى المدير العام لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة .

٧ - لا يجوز التصدير أو الانضمام - بعد نفاذ التعديلات التي أدخلت سواء على الاتفاقية أو لوائحها التنفيذية - إلا على النص المعدل لهذه الاتفاقية أو لوائحها التنفيذية .

المادة ٤٠

التسجيل

وفقا للمادة ١٠٣ من ميثاق هيئة الامم المتحدة ، تسجل هذه الاتفاقية لدى الامانة العامة لهيئة الامم المتحدة بناء على طلب يقدمه المدير العام لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة .

واثباتا لما تقدم وقع على هذه الاتفاقية الموقعون أدناه الخوضون رسميا ، من مؤتمره .

صدر في مدينة لاهاي في ١٤ مايو ١٩٥٤ من نسخة واحد تصودع بمحفوظات منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، وتسلم صورة رسمية منها لكل دولة من الدول المشار اليها في المادتين ٣٠ و ٣٢ ولهيئة الامم المتحدة .

اللائحة التنفيذية

لاتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح

الفصل الأول

في الرقابة

المادة ١

القائمة الدولية للشخصيات

يعد المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة - منذ دخول هذه الاتفاقية في حيز التنفيذ - قائمة دولية بالشخصيات التي تعينها الأطراف السامية المتعاقدة والتي تراها كفيلة بالقيام بمهام الوكيل العام للممتلكات الثقافية . ويعاد النظر بصفة دورية في هذه القائمة بناء على اقتراح من مدير عام منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، وفقا لطلبات الأطراف السامية المتعاقدة .

المادة ٢

تتظيم الرقابة

على كل طرف ساسم متعاقد بمجرد اشتباكه في نزاع مسلح ينطبق عليه أحكام المادة ١٨ من الاتفاقية :

- أ - تعيين ممثل للممتلكات الثقافية الموجودة على أراضيه . وعليه اذا احتل اراضى أخرى أن يعين ممثلا خاصا للممتلكات الثقافية الموجودة عليها .
- ب - على الدولة لحامية لكل طرف معاد لهذا الطرف الساسم المتعاقد أن تعين مندوبين لدى هذا الطرف الأخير طبقا للمادة الثالثة الآتية بعد .

ج - يعين لدى هذا الطرف السامي المتعاقد وكيل عام على
الممتلكات الثقافية طبقا للمادة الرابعة الآتية بعد .

المادة ٣

تعيين مندوب الدول الحامية
تعين الدول الحامية مندوبين ضمن أعضاء تمثيلها السياسي
أو القنصلي أو تختارهم - بموافقة الطرف الذي سيباشرون أعمالهم لديه - بين
شخصيات أخرى .

المادة ٤

تعيين الوكيل العام
١ - يتم اختيار الوكيل العام على الممتلكات الثقافية بموافقة الطرف
الذي سيباشرونه مهتم والدول الحامية للأطراف المعادية ضمن قائمة دولية
تشمل أسماء الشخصيات البارزة .
٢ - إذا لم تتفق الأطراف خلال ثلاثة أسابيع من تاريخ بسند
المفاوضات الخاصة بهذه النقطة ، طلبوا من رئيس محكمة العدل الدولية
تعيين وكيل عام ، على ألا يباشرونه المهتم الا بعد موافقة الطرف الذي سيقوم
لديه بمهمته .

المادة ٥

اختصاصات المندوبين
لغندوبي الدول الحامية اثبات حالات خرق الاتفاقية ، ولهم أن يقوموا
بالتحقيق - بموافقة الدولة التي يباشرون مهمتهم لديها - في الملاحظات

التم. أحاطت بخرق الاتفاقية ، كما لهم ان يتوسطوا لدى السلطات المحلية لوقف هذه المخالفات وابلغ الوكيل العام ، عند الضرورة ، بها . كما عليهم أن يحيطوه كلما بنشاطهم .

المادة ٦

اختصاصات الوكيل العام

- ١- يتولى الوكيل العام للممتلكات الثقافية مع مندوب الطرف الذي يباشر لديه مهمته ومع المندوبين المختصين معالجة المسائل التي تعرض عليه بشأن تطبيق أحكام الاتفاقية .
- ٢- وله سلطة اتخاذ القرارات والتعيين طبقاً للأحكام الواردة في هذه اللائحة .
- ٣- وله الحق في أن يأمر ، وذلك بموافقة الطرف الذي يباشر مهمته لديه ، بإجراء تحقيق أو أن يباشره بنفسه .
- ٤- له أن يقوم لدى الأطراف المتازمة أو الدول الحامية بالاتصالات التي يحكم بجدواها في تطبيق الاتفاقية .
- ٥- يتولى وضع التقارير اللازمة من تطبيق الاتفاقية وابلغها الى الأطراف المختصة والدول الحامية لها ، ويودع صوراً منها لدى المدير العام لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة الذي لا يجوز له الاستفادة بها الا من الوجهة الفنية فحسب .
- ٦- في حالة عدم وجود دولة حامية ، يقوم الوكيل العام باختصاصها طبقاً للمادتين ٢١ و ٢٢ للاتفاقية .

المادة ٧

المفتشون والخبراء

١- للوكيل العام على الممتلكات الثقافية أن يقترح على الدولة التي يباشر مهمته لديها الموافقة على تعيين مفتش على الممتلكات الثقافية يقوم بجهة محددة ، اذا ارتأى ضرورة لذلك وبناء على طلب الخبير والمختصين وبعد استشارتهم . ولن يكون المفتش مسؤولا الا أمام الوكيل العام .

٢- للوكيل العام والخبير والمفتش الاستعانة بخدمات الخبراء الذين توافق على تعيينهم الدول الوارد ذكرها في الفقرة السابقة .

المادة ٨

ممارسة مهنة الرقابة

لا يجوز بحال من الأحوال للوكلاء العاملين على الممتلكات الثقافية أو لمندوبي الدول الحامية أو للمفتشين أو للخبراء الخروج عن حدود مهمتهم . وعليهم بصفة خاصة مراعاة مقتضيات أمن الطرف السام المتعاقد الذي يباشرون لديه مهمتهم والنظر في كافة الظروف بما تقتضيه الحالة العسكرية طبقا لما يوافقهم به ذلك الطرف السام المتعاقد .

المادة ٩

نائب الدول الحامية

اذا حدث ولم ينتفع طرف في النزاع اولم يعد ينتفع بنشاط دولة حامية جاز أن يطلب الى دولة محايدة القيام بالمهام الملقاة على الدولة الحامية بشأن تعيين وكيلى عام على الممتلكات الثقافية طبقا للاجراءات الواردة في المادة الرابعة المذكورة اعلاه . وللوكيل العام المعين على هذا النحو أن يكلف - اذا اقتضى الأمر - مفتشين

بالقيام باختصاصات مندوبي الدول الحامية الوارد ذكرها في هذه اللائحة .

المادة ١٠

المصاريف

تكون أتعاب ومصاريف الوكيل العام على الممتلكات الثقافية والمفتشين والخبراء على عاتق الطرف الذي يباشرون لديه مهمتهم . أما أتعاب ومصاريف مندوبي الدول الحامية فتكون موضع اتفاق بين هذه الدولة والدول التي يقومون بصيانة مصالحها .

الفصل الثاني

في الحماية الخاصة

المادة ١١

المخابرة المرتجلة

١ - اذا اقتضت الظروف الطارئة من طرف سام متعاقد - إنشاء نزاع مسلح - إنشاء مرتجل ، وشاء وضعه تحت نظام الحماية الخاصة فعلى هذا الطرف أن يخطر بذلك فوراً الوكيل العام الذي يباشر مهمته لديه .

٢ - للوكيل العام أن يسمح لطرف سام متعاقد أن يضع على المخبأ المرتجل الشعار المميز الموضوح في المادة ١٦ من الاتفاقية اذا ما ارتأى أن الظروف وأهمية الممتلكات الثقافية الموضوعة في ذلك المخبأ تبرر اتخاذ هذا الإجراء . وعلى الوكيل العام أن يخطر بقراره فوراً مندوبي الدول الحامية المختصين . ولكل من هؤلاء أن يأمر في خلال ثلاثين يوماً بسحب الشعار فوراً .

٣- بمجرد موافقة مندوبي الدول الحامية أو بعد انقضاء فترة الثلاثين يوماً دون تعارض أحد المندوبين المختصين ، وإذا رأى الوكيل العام ان هذا المخبأ تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها في المادة الثامنة من الاتفاقية ، فله أن يطلب من المدير العام لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة قييد المخبأ المرجل في " سجل الممتلكات الثقافية الموضوعة تحت الحماية الخاصة " .

المادة ١٢

السجل الدولي للممتلكات الثقافية الموضوعة تحت الحماية الخاصة
١- ينشأ " سجل دولي للممتلكات الثقافية الموضوعة تحت الحماية الخاصة " .

٢- يتولى المدير العام لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة أعمال هذا السجل ، وعليه أن يسلم صوراً منه لكل من السكرتير العام لهيئة الامم المتحدة والاطراف السامية المتعاقدة .

٣- ينقسم السجل الى فصول ، يحظى كل منها اسم طرف سام متعاقد وينقسم كل فصل الى ثلاث فقرات بالعناوين الآتية : مخابئ ، مراكز أبنية تذكارية ، ممتلكات ثقافية ثابتة اخرى . ويحدد المدير العام محتويات كل فصل .

المادة ١٣

طلبات القيد

١- لكل من الأطراف السامية المتعاقدة ان يطلب من المدير العام لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ان يقييد في السجل بعض المخابئ ومراكز الأبنية التذكارية أو الممتلكات الثقافية الثابتة الاخرى الموجودة على أراضيها . وعلى

- هذا الطرف أن يوضح في طلبه كافة البيانات الخاصة بمكان هذه الممتلكات وأن يقرر انها حائزة للشروط الواردة في المادة الثامنة من الاتفاقية .
- ٢ - في حالة الاحتلال يصبح للدولة المحتلة حق تقديم طلبات للتسجيل .
- ٣ - على المدير العام لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة أن يوسل فوراً صورة من طلبات التسجيل لكل من الأطراف السامية المتعاقدة .

المادة ١٤

الاعتراض

- ١ - لأي طرف سام متعاقد أن يعترض على قيد ممتلك ثقافي باخطار كتابي يوجهه الى مدير عام منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة . ويجب أن يصل هذا الاخطار للمدير العام في ظرف أربعة أشهر من تاريخ ارسال المدير العام صورة من طلب القيد .
- ١ - يجب أن يكون ذلك الاعتراض مسبباً وألا يراعى سوى الأسباب الآتية :
- (أ) اذا كان الممتلك ممتلكاً غير ثقافي .
- (ب) اذا لم تتوفر الشروط الواردة في المادة الثامنة من الاتفاقية .
- ٣ - يوسل المدير العام فوراً صورة من خطاب الاعتراض الى الأطراف السامية المتعاقدة ، وله اذا اقتضى الأمر استشير اللجس الدولية للأثار والأماكن الفنيقية والتاريخية وأماكن الحفائر الأثرية ، وله أيضاً أن يستشير أية مؤسسة أو شخصية ذات خبرة ، اذا رأى في ذلك خيراً .
- ٤ - للمدير العام أو الطرف السامي المتعاقد الذي طلب القيد أن يتخذ الاجراءات اللازمة لدى الأطراف السامية المتعاقدة المعارضة حتى يحجب اعتراضها .

٥- اذا حدث لطرف سام متعاقد - بعد ان طلب في أثناء السلم قيد ممتلك ثقافى فى السجل - أن دخل فى نزاع مسلح قبل ان يتم القيد ، فعلى المدير العام ان يقوم بقيد هذا الممتلك فورا فى السجل بصفة مؤقتة وذلك حتى يثبت أو يسحب أو يلغى كل اعتراف يمكن أو كان يمكن تقديمه .

٦- اذا لم يخطر ديو عام منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة خلال ستة أشهر من تاريخ وصول خطاب الاعتراف بما يفيد بان الطرف السامى المتعاقد الذى قدم الاعتراف قد سحبه ، فللطرف السامى المتعاقد طالب القيد أن يلتجئ الى التحكيم طبقا لأحكام الفقرة التالية .

٧- يجب تقديم طلب التحكيم خلال سنة على الأكثر من تاريخ استلام المدير العام خطاب الاعتراف . ولكل طرف فى النزاع أن يعرض حكما . واذ واجه طلب القيد أكثر من اعتراف واحد ، فللأطراف المعترضة ان تعين معا حكما واحدا . ويختار الحكمان حكما رئيسا من القائمة الدولية الوارد ذكرها فى المادة الأولى من هذه اللائحة . واذ لم يتفق الحكمان على هذا الاختيار فلهما ان يطلبوا من رئيس محكمة العدل الدولية تعيين الحكم الرئيس الذى يجوز اختياره من خارج القائمة الدولية . وتحدد محكمة التحكيم بهذا الوضع اختصاصاتها واجراءاتها . وقرارات هذه المحكمة غير قابلة للاستئناف .

٨- يجوز لكل من الأطراف السامية المتعاقدة أن يعلن - عند نشوب نزاع يكون طرفا فيه - عدم رغبته فى تطبيق اجراءات التحكيم الواردة فى الفقرة السابقة . وفى هذه الحالة يطرح الاعتراف على القيد بواسطة المدير العام على الاطراف السامية المتعاقدة . ولا يصدق على اعتراف الابوافة ثلثى الاطراف السامية المتعاقدة التى اشتركت فى

التصويت ° ويتم التصويت بالمراسلة ، الا اذا رأى المدير العام منظمة الامم المتحدة - بمقتضى السلطات المخولة له فى المادة ٢٧ من الاتفاقية - ضرورة دعوة مؤتمر ، وقرر دعوتـــه للاجتماع ° واذا استقر رأى المدير العام على أن يتم التصويت بالمراسلة ، فعليه أن يدعو الأطراف السامية المتعاقدة ارسال تصويتها داخل مظاريف مغلقة خلال ستة أشهر من تاريخ ارسال الدعوة اليها °

المادة ١٥

التسجيل

- ١- يقيد المدير العام لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة فى السجل بأرقام سلسلة كل الممتلكات الثقافية التى يطلب اليه تسجيلها ، بشرط الا يصله خلال الفترة المقررة فى الفقرة الأولى من المادة ١٤ أى اعتراض على هذا القيد °
- ٢- فى حالة تقديم اعتراض - ودون الاخلال بالاحكام الواردة فى الفقرة الخامسة للمادة ١٤ - لا يقوم المدير العام بالقيد الا اذا سحب الاعتراض أو لم يتم التصديق عليه طبقا لما ورد فى الفقرة السابعة للمادة ١٤ أو الفقرة الثامنة من نفس المادة °
- ٣- فى الحالة التى تنطبق عليها الفقرة الثالثة من المادة ١١ يتخذ المدير العام اجراء القيد ، بناءً على طلب الوكيل العام للممتلكات الثقافية °
- ٤- يرسل المدير العام الى السكرتير العام لهيئة الامم المتحدة والى الأطراف السامية المتعاقدة - وبناءً على طلب الطرف طالب التسجيل - الى كافة الدول الأخرى الوارد ذكرها فى المادتين ٣٠ و ٣٢ من الاتفاقية صورة طبق الأصل من كل قيد يتم فى السجل ° ويسرى مفعول هذا القيد بعد انقضاء ثلاثين يوماً على ارسال هذه الصورة °

المادة ١٦

الشطب

١- للمدير العام لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ان يشطب قيود
ممتلك ثقافى من السجل فى الحالات الآتية :

٦) بناء على طلب الطرف السامى المتعاقد الذى يقع الممتلك الثقافى على
أراضيه .

ب) فى حالة اعلان الطرف السامى المتعاقد الذى طلب القيد انه أنهى
عمل الاتفاقية وبمجرد نفاذ هذا الاعلان .

ج) فى الحالة الخاصة المنصوص عليها فى الفقرة الخامسة من المادة
١٤ عندما يتم اثبات على اعتراض طرفاً للإجراءات الواردة فى الفقرة السابعة من المادة
١٤ أو الفقرة الثامنة من نفس المادة .

٢- يرسل المدير العام فوراً الى السكرتير العام لهيئة الامم المتحدة والسى
كافة الدول التى أرسلت اليها صورة من القيد صورة طبق الأصل من كل شطب يتم فى
السجل . ويسرى مفعول هذا الشطب بعد انقضاء ثلاثين يوماً على ارسال هذه الصور .

الفصل الثالث

فى نقل الممتلكات الثقافية

المادة ١٧

اجراءات الحصول على الحصانة

١- يقدم الطلب المنوه عنه فى الفقرة الأولى من المادة ١٢ من الاتفاقية الى
الوكيل العام على الممتلكات الثقافية . ويجب أن يتضمن هذا الطلب الأسباب التى يقوم عليها

مع تحديد عدد وأهمية الممتلكات الثقافية المطلوب نقلها ، ومكانها الحالي والمكان
الموتقّب نقلها اليه ووسائل النقل والطريق الذي سيمسكه والتاريخ المحتمل اجراء
النقل فيه ، وكذلك كل المعلومات الاخرى الخبيدة .

٢ - اذا رأى الوكيل العام - بعد استشارته من يراه أهلا لذلك - أن النقل
له ما يبرره استشار مندوبي الدول الحامية في اجراءات التنفيذ المقترحة لهذا النقل .

٣ - يعين الوكيل العام هتشا أو أكثر يتأكدون من ان النقل لا يشمل الا الممتلكات
الثقافية المبينة في الطلب ، وأنه يتم بالكيفية المعتادة ، وأنه يحل الشعار المميز . ويرافق
هذا المفتش أو هؤلاء المفتشون النقل حتى مكان الوصول .

المادة ١٨

النقل الى الخارج

اذا تم النقل لموضوع تحت الحراسة الخاصة من اراضي الى اراضي اخرى سرت عليه
علاوة على المصاديق ١٢ من الاتفاقية و ١٧ من هذه اللائحة ، الأحكام الآتية أيضا :
أ - تكون الممتلكات الثقافية أثناء بقاءها في اراضي دولة اخرى أمانة لدى هذه
الدولية ، وتتولى هذه الدولة احاطة هذه الممتلكات بحماية تضارع على الأقل عنايتها
بممتلكاتها الثقافية التي تماثلها في الأهمية .

ب - لا تعيد الدولة الموصومة تلك الممتلكات الا بعد انتهاء النزاع . وتتم هذه
الاعادة في ظرف ستة أشهر من تاريخ تقديم طلب به .

ج - تكون الممتلكات الثقافية أثناء نقلاتها المتوالية وخلال مدة بقاءها في اراضي
دولة اخرى في مأمن من كافة اجراءات الحجز ، ولا يجوز للدولة المودعة أو للدولة الموصومة
أن تتصرف فيها . غير أنه يجوز - اذا اقتضت صيانة هذه الممتلكات - أن تقوم الدولة
الموصومة ، بموافقة الدولة المودعة ، بنقل هذه الممتلكات في اراضي دولة ثالثة بالشروط
الواردة في هذه المادة .

د - يجب أن يفكر في طلب لحماية الخاصة ان الدولة التي سيتم النقل الى اراضيها
تقبل أحكام هذه المادة .

المادة ١٩

الأراضي المحتلة

عند ما ينقل طرف سام متعاقد ، يحتل أراضي طرف سام متعاقد آخر ، أملاكاً ثقافية إلى جهة أخرى تقع على هذه الأراضي دون استطاعة اتباع الاجراء الوارد ذكره في المادة ١٧ من هذه اللائحة ، فلا يعتبر ذلك تبديداً بالمعنى الوارد في المادة الرابعة من هذه الاتفاقية ، اذا قرر الوكيل العام على الممتلكات الثقافية كتابة ، بعد استشارته الموظفين المكلفين بالصيانة ، أن الظروف قد اقتضت هذا النقل .

الفصل الرابع

في الشعار المميز

المادة ٢٠

وضع الشعار المميز

١ - يترك اختيار وضع الشعار المميز ودرجة ظهوره لتقدير السلطات المختصة لكل طرف سام متعاقد . ويجوز وضعه على الأعلام أو حول السواعد ، كما يجوز رسمه على شيء ما أو ايضاحه بأية وسيلة أخرى جديدة .

٢ - على أنه عند نشوب نزاع مسلح يجب ، دون الاضوار بجداً وضع الشعار بشكسل أوضح ، وضع الشعار بطريقة يسهل رؤيتها في النهار ، سواء من الجو أو من البر ، على وسائل النقل المختلفة المذكورة في المادتين ١٢ و ١٣ من الاتفاقية . ويجب أن يكون الشعار موشياً من البر (أ) على مسافات منتظمة كافة لتحديد بوضوح حدود مركز ابنية تذكارية موضوع تحت الحماية الخاصة (ب) عند مدخل الممتلكات الثقافية الثابتة الاخرى الموضوعة تحت الحماية الخاصة .

المادة ٢١

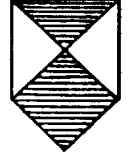
تحقيق شخصية الأفراد

١ - يجوز للأشخاص الوارد ذكرهم في الفقرة ٢ (بند ب و بند ج) من المادة ١٧ من الاتفاقية أن يضعوا سواعد تحمل شعاراً مميزاً تسلمه اليهم السلطات المختصة وتختتمه .

٢ - يحمل هو^١ الأشخاص بطاقات شخصية خاصة عليها الشعار المميز ويذكر في هذه البطاقة على الأقل الاسم واللقب وتاريخ الميلاد والرتبة أو الدرجة وصفة حاملها^٢ وترود البطاقة بصورة صاحبها الفوتوغرافية وتوقيع أو بصمته أو الاثنين معا ، وكذلك الختم الجاف للسلطات المختصة^٣ .

٣ - يضع كل طرف سام متعاقد انموذجا للبطاقة الشخصية مستوحيا النموذج الموفق بهذه اللائحة على سبيل المثال^٤ . وتتبادل الاطراف السامية المتعاقدة النموذج الموافق عليه^٥ وتعد كل بطاقة ، ان امكن ، من نسختين على الاقل تحفظ احدهما الدولة التي صرفتها^٦ .

٤ - لا يجوز حرمان الاشخاص المذكورين اعلاه ، الا لسبب مشروع ، سواء من بطاقتهم الشخصية او من حقهم في حمل ساعد هم^٧ .



بطاقة تحقيق شخصية
للموظفين المكلفين بحماية الممتلكات الثغافية

اللقب
الاسم
تاريخ الميلاد
الدرجة أو المرتبة
الوظيفة

هو حامل هذه البطاقة بموجب اتفاقية لاهاي المبرمة في ١٤ مايو ١٩٥٤ لحماية
الممتلكات الثغافية في حالة نزاع مسلح

تاريخ اصدار البطاقة
رقم البطاقة

التوقيع أو البصمات أو الاثنان معا

الصورة الفوتوغرافية لحاملها

الختم الجاف للملطة التي
أصدرت البطاقة

الشعر

العنان

الطول

علامات اخرى مميزة

.....

.....